العنف المجتمعي والأسري من معوقات تحقيق التغيير الحضاري

الدكتور محمد خلف بني سلامة
كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون
جامعة العلوم الاسلامية العالمية – الأردن

المقدمة:

شهد الأردن في الآونة الأخيرة تصاعداً كبيراً في ما يسمى بظاهرة العنف المجتمعي بشتى أنواعه ما بين قتل وانتحار وما يطلق عليه جرائم الشرف إضافة إلى اشتباكات عشائرية وأخرى بين المواطنين وقوات الأمن العام، الأمر الذي يشكل قلقاً كبيراً لدى المسؤولين ومدعاة لوضع الخطوط الوقائية والعلاجية.

وبحسب المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان فإن الدلائل تشير إلى ازدياد العنف في الكثير من الدول ومنها الأردن، فقد فقد سجلت في عام 2007 (1065) حالة قتل أو شروع في القتل أو إيذاء بليغ، وفي عام 2008 سجلت (1040) حالة، وفي عام 2009 سجلت (1053) حالة، وفي عام 2010 سجلت (1055) حالة، فضلا عن الوفيات الناجمة عن حوادث السير والتي كانت 979 و740 و676 حالة للأعوام 2007، 2008، 2009 على التوالي.

وقد ارتأيت تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: العنف المجتمعي ماهيته وأسبابه وطرق علاجه

المطلب الأول: معنى ظاهرة العنف المجتمعي

المطلب الثاني: أشكال ظاهرة العنف.

المطلب الثالث: أسباب العنف المجتمعي.

المطلب الرابع: رأي علماء النفس والاجتماع في هذه الظاهرة.

المطلب الخامس: طرق التصدي لهذه الظاهرة.

المبحث الثاني:العنف الأسري

المطلب الأول: أسباب ظاهرة العنف الأسري.

المطلب الثاني: أشكال ظاهرة العنف الأسري.

المطلب الثالث: العنف الأسري من معوقات تحقيق التغيير الحضاري.

الخاتمة والتوصيات.

المبحث الأول: العنف المجتمعي ماهيته وأسبابه وطرق علاجه

المطلب الأول: معنى ظاهرة العنف

العنف كأي ظاهرة مجتمعية هو بحاجة إلى تعريف دقيق وتحديد علمي والوقوف على مسبباته وعوامله وموجباته.

تعريف العنف لغوياً[1]:

العنف في معناه اللغوي ضد الرفق، وعنفوان الشيء أوله، وهو في عنفوان شبابه أي قوته، وعنفه تعنيفاً لامه وعتب عليه، مما يعني أن العنف ضد الرأفة شخص آخر، فقال ﷺ (إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العتق).

فالعنف في اللغة هو كل قول أو فعل ضد الرأفة والرفق واللين.

تعريف العنف في القانون:

في إطار التشريعات الجنائية، تصدى فقهاء القانون الجنائي لتعريف العنف فقد عرفوه بأنه (هو كل مساس بسلامة جسم المجني عليه، من شأنه إلحاق الإيذاء والتعدي به) [2].

العنف من منظور اجتماعي:

يعرف العنف بأنه الإيذاء باليد أو باللسان، بالفعل أو بالكلمة، في الحقل التصادمي مع الآخر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون فعل العنف والإيذاء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، فلا يخرج في كلا الحالتين من ممارسة الإيذاء سواء باللسان أو اليد، وعليه فإن العنف هو ظاهرة اجتماعية، تاريخية، ينتجها الفاعل الفردي أو الجماعي).[3]

العنف والثقافــة:

هناك ترابط عميق بين مظاهر العنف وأدواته المستخدمة، والثقافة التي توجه الإنسان وتتحكم في سلوكه الخاص والعام.

فالإنسان القادر على فعل العنف قادر أيضاً على عدم فعله وسلوكه هذا مشروط ليس فقط بالقدرة على الفعل بل متوجه ومحدود أيضاً بالظروف التي تسمح بالفعل العنفي أو لا تسمح به.

فالفعل العنفي هو نتاج لحالات من التوتر الفردي أو الجماعي، فالعنف ظاهرة اجتماعية له جذورة الثقافية، وموجباته المعرفية، لا يمكن معرفة هذه الظاهرة حق المعرفة إلا من خلال معرفة الجذور والحواضن الثقافية للعنف.

العنف والعــدوان:

على المستوى الواقعي يتداخل مفهوم العنف مع مفهوم العدوان بحيث من الصعوبة تحديد التمايزات الدقيقة بين العنف والعدوان.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت 1\185

[2] موسوعة الجريمة والعدالة ص 225

[3] – أنظر د. حميد ، بشير ناطر، ظاهرة العنف في المجتمع المعاصر، مراجعة نظرية، دراسات اجتماعية، السنة 2009 ،ص 23.

فالعـــدوان: هو مجموعة متنوعة من مظاهر السلوك تتراوح بين مجرد إغاظة الآخرين أو إبداء العداوة نحوهم إلى الاعتداء.

فمن هنا يمكن القول أن العدوان من المفاهيم العامة التي تستوعب غيره من أنواع السلوك الإنساني، وبتعبير أدق فإن العنف هو السلوك البارز والظاهر لميل الإنسان بصفته الفردية أو الجماعية.

العنف والإرهـــاب:

من الصعوبة أيضاً إمكانية تحديد الفروقات الدقيقة بين مفهومي العنف والإرهاب، إذ أن مضمونهما واحد.

ولعل الفرق الوحيد بينهما يعود إلى الدوافع والأهداف المتوخاه من فعل العنف أو فعل الإرهاب وغالباً ما يعرف الإرهاب على أنه (أفعال الجماعات المنشقة عن النظم السياسية أو التيار العام في المجتمع الذي يوجه أفعاله ضد نظم سياسية معينة من أجل إحداث تغيير يتفق مع أهداف هذه الجماعات)،

ويشير الشيخ يوسف القرضاوي إلى طبيعة العلاقة بين العنف والإرهاب بقوله " ورأي أن بينهما عموماً وخصوصاً، كما يقول أهل المنطق، فكل إرهاب عنف، وليس كل عنف إرهاب ").[1]

المطلب الثاني: أشكال ظاهرة العنف المجتمعي

1) العنف الصحـــي:

ويقصد به حرمان الشخص من الظروف الصحية المناسبة له ففي الأردن مثلاً تحدث من (40 –60) حالة وفاة بين الأمهات الحوامل لكل (100.000) حالة ولادة حية بسبب مضاعافات الحمل والولادة.

2) العنف اللفظـــي:

يعد العنف اللفظي أشد أنواع العنف خطراً على الصحة النفسية مع أنه لا يترك آثاراً مادية واضحة للعيان إذ يقف عند حدود الكلام والإهانات وهو أكثر أنواع العنف شيوعاً،

3) العنف الاجتماعي:

يكثر العنف الاجتماعي في الثقافات التي تحول دون المساواة بين الزوج والزوجة، وعدّ الزوج هو صاحب الحق والقرار في الأسرة ومن مظاهر هذا العنف مثلاً، حرمان الزوجة من العمل، ومتابعة التعليم وحرمانها من زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب وحرمانها من إبداء رأيها.

5) العنف الجســـدي:

يُعد من أكثر أنواع العنف وضوحاً، ويتم باستخدام الأيدي أو الأرجل أو أي أدة من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المعتدى عليه، ويعاقب القانون الأردني على العنف الجسدي.

---

[1] – لمزيد من التفصيل أنظر د. حميد ، بشير ناطر، ظاهرة العنف في المجتمع المعاصر، مراجعة نظرية، دراسات اجتماعية، السنة 2009 ، ص 23.

ومن أشكال العنف الجسدي الصفع والدفع والركل واللكم وشد الشعر والرمي أرضاً والعض والخنق والضرب بأدادة حادة.

6) العنف الجنســي:

والذي قد يكون جسدياً ولفظياً أو عاطفياً ومن أحد أشكال العنف الجنسي سوء معاملة الزوجة جنسياً والنظر إليها للمتعة الجنسية فقط، واتخاذ الطرق والأساليب الخارجة على قواعد الخُلق والدين وذم أسلوبها الجنسي لإذلالها وتحقير شأنها، كما يجب أن نعلم أيضاً أن الأطفال هم عرضة دائما للعنف الجنسي سواء كانوا بنين أو بنات فقد أظهرت الأبحاث في بعض دول العالم أن واحدا من كل أربعة أطفال قد يتعرض للعدوان الجنسي والأطفال الصغار خاصة من هم في العاشرة يكونون أكثر عرضة للعدوان الجنسي.[1]

وتشير إحصائيات المركز الوطني للطب الشرعي في الأردن انه في عام 2010 بلغ عدد الحالات التي راجعت عيادة الطب الشرعي المتعلقة بالعنف الجنسي (2137) حالة تبين أن 36% منها كانت لنساء تعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن أو أشقائهن أو أبنائهن و57% كانت لأطفال تعرضوا للعنف الجسدي أو للعنف الجنسي أو للإهمال، و6% من مجمل الحالات كانت لنساء تعرضن للعنف الجنسي إن كان من داخل الأسرة أو خارجها.[2]

المطلب الثالث: أسباب ظاهرة العنف المجتمعي

إن العنف بكل مستوياته وأشكاله، ليس وليد المصادفة وإنما هو نتاج عوامل وأسباب عديدة من أهمهـا [3]:-

1) الأسباب الدينية والثقافيـة:-

فالجماعات الدينية التي كفّرت الدولة في المجتمع، وحاربت الجميع بحجة أنهم جميعاً خرجوا عن مقتضيات الصراط المستقيم هي جماعات تحمل رؤية أُحادية وضيقة للمجمتع والحياة بكل حقائقها ووقائعها، كما أن الثقافة السياسية والاجتماعية التي تنبذ حق الاختلاف وتحارب التنوع بعيداً عن مقتضيات الحق، هي أيضاً بنية خصبة لإنتاج ظاهرة العنف في المجتمعات العربية.

2) الأسباب السياسيــة:-

إن المشهد السياسي العربي، يعيش الكثير من المشاكل التي لا تؤثر على الراهن العربي بل على مستقبل الأمة ومكاسبها.

وسبب هذه الأزمات والمشكلات التي يعانيها المشهد السياسي العربي، تعمُّد الكثير من المؤسسات على ممارسة أنواع العنف.

---

[1] – لمزيد من التفصيل أنظر د.العواودة ، أمل سالم ، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، السنة2002.

[2] – لمزيد من التفصيل أنظر ، إحصائيات المركز الوطني للطب الشرعي، الأردن، السنة 2010.

[3] الشبكة العنكوبوتية

ولا شك إن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولد مناخاً اجتماعيا وثقافياً وسياسياً، يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف وهذا يقود إلى حقيقة أساسية وهي " أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، بمقادير مختلفة ولغايات متباينة ".

3) الأسباب الاقتصادية والاجتماعية[1]:-

لو تأملنا في واقع العنف في المجال العربي، لأكتشفنا وبدون صعوبة أن إخفاقات التنمية والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة والبطالة وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم، من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف في المجال العربي، فالتدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة بدورها توفر كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الاجتماعي، التي يمكن أن تتحول إلى قنبلة قابلة للانفجار.

(فماذا ننتظر من ذلك الإنسان الذي لا يمتلك أدنى ضرورات حياته، ويفتقر إلى نظام الرعاية والحماية الاجتماعية، ودولاب الحياة المتسارع يزيد من ضنكه وصعوباته).

المطلب الرابع: رأي علماء الاجتماع والنفس في هذه الظاهرة

(أكد بعض علماء النفس والاجتماع أن " العنف المجتمعي يظهر بسبب فقدان الوعي لدى أفراد معينين أو جماعات ناقصة المجتمعية، بحيث ينجم عنه سلوك لا عقلاني يتمثل باللوجوء غير المشروع للقوة، سواء في الدفاع عن حقوق الفرد أو الغير ".

وأوضحوا أن هذا العنف " يعتبر درجة متقدمة من أشكال السلوك العدواني كاللجوء إلى أعمال الشغب والتخريب واستخدام الأسلحة والأدوات الحادة والضرب المبرح "، داعين إلى ضرورة عدم التهاون معه وتجاهله.

كما أكد إختصاصيوا الإرشاد النفسي في مديرية تربية عمان أن " أسباب العنف المجتمعي بجميع أشكاله، ناجمة عن ظروف اجتماعية تعتبر دافعاً لممارسة فعل العنف وتتمثل بمستوى الأسرة الاقتصادي المتدني وانتشار أمية الآباء والأمهات بالإضافة إلى ظروف الحرمان الاجتماعي والقهر النفسي والإحباط، مما يجعل المرء غير متوافق شخصيا واجتماعيا ونفسياً مع نفسه والمحيط الخارجي كما أكدوا أن الآثار الاجتماعية للعنف، تعتبر كارثية وسلبية ومدمرة من الناحية المادية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، مما يتطلب جهودا جبارة ومخلصة لمكافحته، بحيث تبدأ من الأسرة أولا بتنمية وصقل شخصية الطفل، ثم المؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية، وذلك عبر تربية النشئ وتحقيق الهدف العام للتربية، وإعداد الفرد للحياة ليكون مواطنا فاعلا ومنتجا وإن خير وسيلة لتحصين المجتمع من أشكال الإنحراف والسلوك

[1] للمزيد انظر: دمناع، هيثم، الأصولية والعنف في المجتمعات العربية والإسلامية، المجلة العربية لحقوق الإنسان، السنة 1996، ص211

السلبي، هي أن تسير التنشئة الاجتماعية والعملية التربوية جنبا إلى جنب بشكل سليم في البيت والمدرسة لتكون المخرجات ايجابية").[1]

المطلب الخامس: طرق التصدي لظاهرة العنف المجتمعي[2]

معالجة ظاهرة العنف المجتمعي تحتاج إلى عمل مخلص ومكثف من أجل إنهائها والقضاء عليها وهي تتطلب ما يأتي:

1- إعادة تدعيم ثقافة القانون، وخضوع الجميع للقانون.

2- محاربة الواسطة والمحسوبية سواء أكانتا من داخل المؤسسة أم من خارجهـا.

3- تطبيق الأنظمة والتعليمات بدقة وعدالة، وتفعيل تقييم قرارات بعض المسؤولين، ومساءلتهم إن اقتضى الأمـر.

4- تدعيم مفاهيم الأخلاق الكريمة في المعاملات وحسن التعايش، والتسامح، واحترام الآخر، وإتباع لغة الحوار لحل المشكلات، واحترام حق الآخر في الحصول على احتياجاته بكفاية مناسبة تحفظ له كرامته، ووقته، ومشاعـره.

5- العمل على توظيف طاقات الشباب بكل الوسائل المتاحة كبناء النوادي الرياضية والمقاهي الثقافية وذلك من أجل استغلال طاقاتهم المخزونة بالوسائل المشروعة والمتاحة.

---

[1] - amer.khatatbeh@alghad.jo، تاريخ 2011/3/6.

[2] - www.alsiasi.com، تاريخ 5/ 3 /2011

المبحث الثاني: العنف الأسري

ظاهرة العنف ظاهرة قديمة قدم الإنسان وهي من الظواهر القديمة في المجتمع الإنساني إلا إن مظاهر وأشكال العنف تطورت مع تطورات الحياة المختلفة وكان منها العنف الأسري والذي يكون ضد المرأة والأطفال والمسنين.

وقد أخذت هذه الظاهرة بالازدياد على مستوى العالم وخاصة في أعقاب انتشار وسائل الإعلام والفضائيات وتعتبر هذه الظاهرة من ابرز الظواهر التي تؤثر على المجتمع واستقراره لما ينجم عن هذه الظاهرة من أخطار اقتصادية واجتماعية.

وقد عرّف هذا العنف بأنه (استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما) [1].

وقيل بأنه (سلوك يصدره فرد من الأسرة صوب فرد آخر ينطوي على الاعتداء بدنياً عليه بدرجة بسيطة أو شديدة بشكل متعمد أملته مواقف الغضب أو الإحباط أو الرغبة في الانتقام أو الدفاع عن الذات أو لإجباره على إتيان أفعال معينة أو منعه من إتيانها قد يترتب عليه إلحاق أذى بدني أو نفسي أو كليهما)[2].

وقد أثبتت العديد من الدراسات أنه ما بين عام 1967 و1973 ارتكبت (17500) جريمة قتل بحق النساء والأطفال ارتكبها رجال يمارسون العنف العائلي وأن نسبة 60% من هذه الجرائم وقعت في الولايات المتحدة وفي عام 1994 وقعت أكثر من أربعة ملايين جريمة عنف عائلي وكان 20% منها قد أدى إلى إصابات بليغة[3].

وفي معلومات نشرها مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة إن امرأة واحدة من كل أربع نساء في البلدان المتقدمة قد تعرضت للضرب من شريك حياتها.

ويتضح أن أسباب هذه الظاهرة يعود إلى:

1- الأسباب المجتمعية كالعنف المنتشر بسبب التطور الحاصل في وسائل الإعلام.

2- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية كالفقر أو نمط الحياة والمعيشة.

3- الأسباب الذاتية وهذه تتعلق بشخصية المتعمد للعنف.

4- اضطراب العلاقة الزوجية.

وقد جرّم قانون العقوبات الأردني جميع الأفعال والجرائم التي ترتكب بحق الإنسان والجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال وقد فصلها قانون العقوبات الأردني.

---

[1] انظر: بدوي، احمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، ص 75

[2] انظر: دلتافو، اليسا، الغنف العائلي، ترجمة نوال لايقة، دمشق، ص 9

[3] المرجع السابق نفسه.

علامات العنف[1]:

1-فقد السيطرة على الأعصاب.

2-الشجار بالأيدي.

3-النزعة التخريبية.

4-النزعة التفكيرية المستمرة في اقتراف العنف.

5-الإفراط في استخدام العقاقير والكحوليات..

6- 7-حمل السلاح بأنواعه.

8-الإقدام على السلوك المتهور.

9-استخدام العبارات الشفهية لتهديد الآخرين.

الأكثر تعرضاً للعنف الأسري

يتضح من الدراسات الموجودة أن الزوجة هي الأكثر تعرضاً للعنف الأسري والزوج هو المعتدي الأول ويأتي بعد الزوجة الأولاد والبنات وأن الرجل هو مصدر العنف بنسبة 99%.[2]

أبرز النتائج المترتبة على العنف الأسري[3]:

1- نشوء العقد النفسية لدى المعنفين.

2- احتمالية اكتساب مثل هذا النهج من قبل من استخدم ضده.

3- تفكك الروابط الأسرية.

4- تهديد كيان المجتمع ككل.

المقترحات والحلول:

1- التربية الدينية باعتبارها من أهم الوسائل في حماية المجتمع.

2- تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية للأسرة المعرضة للعنف الأسري من خلال التواصل المستمر بين الجهات المهتمة والأسر المعنفة.

3- العمل على تكوين المؤسسات التي تهتم بشؤون الأسرة

4- الحد من استخدام العقاب البدني للأطفال والبحث عن طرق أخرى للعقاب.

5- القضاء على البطالة والفقر وتوفير الرعاية للأسر.

6- نشر الوعي بين أفراد المجتمع.

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] دلتافو، مرجع سابق، ص 105

[3] الشبكة العنكوبوتية.

وقد كشفت إدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام في الأردن أنها تعاملت خلال العام7 200-2011 مع (910) حالات للعنف الأسري منها (89) حالة اعتداء جنسي و(93) حالة إيذاء جسدي وفي ورشة عمل أقامتها نقابة الأطباء الأردنيين بعنوان (الوقاية من العنف الأسري في الأردن الواقع والتحديات) فقد أكد نقيب الأطباء أن المسؤولية تقع على الأطباء وبالذات الأطباء الشرعيين في الكشف عن حالات العنف الأسري باعتبار العنف مشكلة صحية ودعا المتحدثون إلى تعزيز دور الأطباء في الكشف عن حالات العنف الأسري وتوفير الحماية اللازمة والضرورية لهم لتشجيعهم على التبليغ عن حالات العنف الأسري وأن الحد من هذه الظاهرة يندرج تحت إطار المسؤولية الاجتماعية والوطنية لكافة مؤسسات الدولة.

فالعنف الأسري يمس كافة الطبقات الاجتماعية وأن الوقاية من هذه الظاهرة أصبح أمراً ضرورياً للحد من تفاقم هذه المشكلة وآثارها وإن الأمر يستدعي المشورة والحوار ووضع برامج فعالة للوقاية من العنف الأسري تعتمد على التنسيق والمشاركة المجتمعية والمؤسسية[1].

الخاتمة والتوصيات

من كل ما تقدم يتضح لنا أنه لابد لنا من العودة لكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لنتمكن من محاربة العنف.

التوصيات

1- الوعظ والإرشاد الديني المهم لحماية المجتمع من مشاكل العنف الأسري.

2- إن محاربة العنف – كحالة إنسانية وظاهرة اجتماعية- عملية متكاملة تتآزر فيها أنظمة التشريع القانوني والحماية القضائية والثقافة الاجتماعية النوعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي الديمقراطي.

3- لابد من اعتماد سياسة التنمية البشرية الشاملة لصياغة إنسان نوعي قادر على الوعي والإنتاج والتناغم والتعايش والتطور المستمر.

4- تفعيل دور النخب الواعية في صناعة حياة تقوم على قيم التسامح والأمن والسلام، وفي هذا الإطار يجب التنديد العلني بالعنف الذي تتعرض له المرأة.

5- إيجاد صلة بين الضحايا وبين الجهات الاستشارية المتاحة وذلك عن طريق إيجاد خطوط تواصل بين هذه الجهات يمكنها تقديم الاستشارات والمساعدة إذا لزم الأمر.

6- دمج الطلاب الذين يعانون عنفاً أسرياً تسبب في انطوائهم أو عدوانيتهم مع طلاب يتمتعون بمهارات اجتماعية قوية لجذبهم إلى المشاركة في نشاطات ايجابية بغية أن يتعلم منهم هؤلاء كيفية إقامة العلاقات والتفاعل الايجابي مع الآخرين.

[1] صحيفة السبيل، السبت، 12 تشرين ثاني 2011، ص 7.

7-إجراء دراسات موسعة حول حجم مشكلة العنف الأسري ومدى انتشارها وأسبابها وآثارها في الجنسين على المدى القريب والبعيد وفي مختلف الأعمار.

المراجع:

1- توق وعدس 1997 وعلم النفس التربوي ، عمان.

2- عبد الله عويدات ونزيه حمدي 1997 ، المشكلات السلوكية مجلة دراسات م 24 العدد (2).

3- حسين ، طه ، 2007، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية.

4- عبد الله بن دهيم www.annabaa.org

5- د.عقيل العقيل www.almostshar.com

6- عبد السلام عبد الغفار وآخرون (1997) مظاهر إساءة معاملة الطفل المصري، أكاديمية البحث العلمي، القاهرة.

7- فائق الزغاري www.spneeds.org

8- حسين العادلي www.annsbaa.org/nbahome

9- ظاهرة العنف في المجتمع المعاصر، مراجعة نظرية /د. بشير ناظر حميد.

10- موسوعة الجريمة والعدالة.

11- العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، جامعة البلقاء التطبيقية / د.أمل سالم العواودة.

12- إحصائيات المركز الوطني للطب الشرعي، الأردن، السنة 2010.

13- الأصولية والعنف في المجتمعات العربية و/ أو الإسلامية، الدورية، المجلة العربية لحقوق الإنسان /د. هيثم مناع.

14- amer.khatatbeh@alghad.jo، تاريخ 2011/3/6.

15- www.jor1jo.com ، تاريخ 2011/3/6.